أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة
دراسة ونقد*

د. عماد عادل أبو مغلي**

* تاريخ التسليم: ٣/ ٦/ ٢٠١٢م، تاريخ القبول: ٨/ ١٠/ ٢٠١٢م.
** أستاذ مساعد/ قسم الشريعة/ كلية الآداب/ جامعة الإسراء/ عمان/ الأردن.

ملخّص:

يهدف هذا البحث إلى جمع الأسباب التي دفعت بعض العلماء للمفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة ودراستها ونقدها، وترجيح بعضها على بعض، وبيان فيما إذا كانت هذه الأسباب جديرة بالاعتبار، وما خطورة المفاضلة بين القراءات المتواترة؟ وإذا كان أمر الترجيح بين القراءات المتواترة ممنوعاً ومحظوراً، فما فائدة هذا التعدد؟ وكيف يمكننا التعامل مع الآيات التي تحمل أكثر من وجه من وجوه القراءات؟

Abstract:

This paper aims at assembling, studying, and assessing the premises that made some Muslim scholars side with or against one of the agreed upon methods of recitation of the Holy Quran, with the aim of reaching conclusions on the superiority of one method over the others. The study also tries to fathom the following questions: Are the reasons that made some Muslim scholars prefer one method of recitation over the others worthy of consideration? What are the dangers of outweighing one of the recitation methods over the others? If outweighing one of the methods of recitation is forbidden, what is the benefit of having these various methods of recitation? Finally, how are we supposed to tackle the Ayas that can be recited in more than one method of recitation?

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين لم ينطق عن الهوى وما كان على الغيب بظنين، بلّغ الرسالة ولم ينقص من الأمانة حرفاً، ولم يغمض عن بيان الذكر طرفا...

أما بعد، فقد شاءت حكمة الله تعالى وتيسيره على هذه الأمة أن أنزل كتابه على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ، وكان من نتيجة ذلك القراءات المتواترة التي حفظها لنا الأئمة الثقات، ونقلها جمع عن جمع –شأن القرآن الكريم– تحيل العادة والمنطق تواطؤهم على الكذب، وأصبح مفهوم التواتر كما هو معلوم مفهوماً اصطلاحياً مفاده: نقل الخبر من جماعة عن جماعة، الأمر الذي يستلزم عدم التشكيك في صحة المنقول. وقد صرف العلماء عنايتهم لتوجيه هذه القراءات، وبيان الحجة لكل منها، وأُلّفت في ذلك المؤلفات الكثيرة؛ منها: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية (٣٧٠ هـ) ، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ هـ) ... وغير ذلك من المؤلفات قديماً وحديثاً.

ومع أن علماءنا الأفاضل بذلوا جهوداً كبيرة في جانب بيان المعاني القرآنية المستفادة من تعدد القراءات المتواترة، وما قدموه من جهد موصول لحفظ أصول هذه القراءات والقُراء، فإننا وجدنا أئمة يُشهد لهم بالفضل والورع والتقوى قاموا بالترجيح بين القراءات المتواترة لدرجة أنهم فاضلوا بين قراءة وأخرى، الأمر الذي استلزم منهم بالطبع استبعاد بعض القراءات المتواترة، والحكم عليها بالضعف، ومعلوم أن كل قراءة قرآنية متواترة قرآنٌ بحد ذاتها، وأن ترجيح قراءة على أخرى هو بمثابة ترجيح آية على آية ولا أحد يملك ذلك، الأمر الذي يستلزم منّا الوقوف عليه بحذر، وبيان الأسباب التي دفعت بهؤلاء العلماء الأفاضل للترجيح بين القراءات المتواترة، ومناقشة هذه الأسباب ونقدها وتفنيدها، ويؤيدنا بهذا النقد و التفنيد ما أشرنا إليه من كون كل قراءة متواترة هي آية منزّلة تحصنت بحفظ الله لها بكونها لا يأتيها الباطل لا من بين يديها ولا من خلفها.

تأسيساً على ما سبق جاءت هذه الدراسة لجمع الأسباب التي كانت كامنة وراء هذا الترجيح، وضرب الأمثلة لكل سبب ومناقشة ذلك، هذا وقد جعلت هذه الأسباب بعد جمعها مطالباً لهذه الدراسة، بحيث يُشكل كل مطلب سبباً من الأسباب

التي دفعت البعض للترجيح، **وكان ذلك على النحو الآتي**:

- المطلب الأول: ترجيح معنى على معنى
- المطلب الثاني: تفرد أحد الرواة بقراءة مقابل الجمهور.
- المطلب الثالث: قياس بعض الآيات التي فيها أكثر من قراءة على آيات أخرى ليس لها إلا وجه واحد من القراءة.

هذا وقد كان منهج الدراسة في هذا البحث منهجاً استقرائياً وتحليلياً بالوقت ذاته، حيث عمد الباحث إلى استقراء وجمع الأسباب الموجبة للترجيح – من وجهة نظر أصحابها – من كتب التفسير والقراءات وعلوم القرآن، وبعد ذلك تم تحليل هذه الأسباب ومناقشتها.

وقد خلصت هذه الدراسة لجملة نتائج ضمنتها في الخاتمة، وكان من أبرز هذه النتائج أنّ كل القراءات المتواترة صحيحة لا يجوز الترجيح بينها، فكل قراءة متواترة بمثابة آية، والأصل الجمع بين هذه القراءات لا الترجيح بينها.

المطلب الأول:

ترجيح معنى قراءة على معنى قراءة أخرى:

من المفارقات التي وقع فيها بعض العلماء، رفضهم بعض القراءات المتواترة لعدم قبولهم للمعنى المستفاد منها، هذا الموقف يفضي إلى الاعتراض على معنى قرآني معجز أنزله **الله**، عذرهم أنهم لا يعتقدون قرآنية القراءة التي يعترضون عليها، وأنهم اعتقدوا أن الأمر لا يعدو كونه اجتهاداً من القارئ، وهذا خلل منهجي علمي ما كان ليقبل من هؤلاء الأعلام، ولكن لكل جواد كبوة، والعصمة لأنبياء **الله** تعالى ورسله.

ونورد طرفاً من أمثلة ذلك:

المثال الأول: في قوله تعالى ﴿مَلِكِ يَومِ ٱلدِّينِ﴾ من سورة الفاتحة، قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره، بإثبات ألف بعد الميم لفظاً (مالك) والباقون بحذفها (ملك) .[١]

والقراءتان متواتران، لذا يجب قبولهما وعدم الترجيح بينهما، ولكننا وجدنا بعض المفسرين وبعض من كتب في توجيه القراءات يفضل إحدى القراءتين على أختها، ومن أبرز هؤلاء شيخ المفسرين الطبري والزمخشري وأبو عمرو وأبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد رشيد رضا وغيرهم، وتاليا أهم ما ذكروه من حجج لترجيح قراءة: (ملك) على: (مالك) ، ثم أُردفها بالمناقشة.

أهم أدلة الإمام الطبري: [٢]

لقد ذكر ابن جرير عند تفسير هذه الآية الكريمة القراءتين، ومع أنه أرشدنا إلى أن اختياره لإحدى القراءتين فصّله في كتاب القراءات الذي لم يصل إلينا لسوء الحظ، مع ذلك فلقد أطال النفس، وبالغ في جدله ودفاعه عن وجهة نظره مبلغاً عظيماً [٣] ، يقول رحمه الله: "وأولى التأويلين، وأصح القراءتين في التلاوة عندي التأويل الأول وهي قراء من قرأ (ملك) بمعنى الملك ويبدأ بإقامة الحجج على ما ذهب إليه. وسنوجز هذه الحجج إذ يصعب أن ننقل ما ذكره لأنه يحتاج منا إلى صفحات كثيرة". [٤]

♦ **الحجة الأولى:**

إنَ (المُلك) بضم الميم، الذي تدل عليه قراءة مَلك، أعم من المِلك (بكسر الميم) الذي تدل عليه قراءة (مالك) ، فكل ملك مالك وليس كل مالك ملكاً، وعلى هذا فقراءة (ملك) هي الحرَية بالقبول، والجديرة بالترجيح. وسنرجئ مناقشة ذلك بعد سرد كافة حجج هذا الفريق.

♦ **الحجة الثانية:**

يقول ابن جرير إن قراءة: (مالك) ينبني عليها خطأ يجل عنه القرآن، لذا فهي حرَية بأن تكون مرجوحة لا راجحة. ويفصّل ابن جرير –رحمه الله– حجته كما يأتي: إن (مالك) معناها الرب، ومن معاني كلمة الرب: المالك. وعلى هذا فتكون كلمة (مالك) قد ذكرت مرتين، ذكرت بلفظها في قوله ﴿مَلِكِ يَومِ ٱلدِّينِ﴾ وذكرت بمعناها في قوله: ﴿رَبِّ ٱلعَلَمِينَ﴾. وهذا تكرار غير محمود في كتاب الله.

ولم يكتف ابن جرير بهاتين الحجتين بل يريد أن يسد كل الطرق على من يرجح قراءة مالك. أو يجعلها مساوية لأختها. فيصور لنا أن معترضاً اعترض عليه بما يرفع قراءة مالك لدرجة القبول والترجيح وخلاصة هذا الاعتراض كما يصوره الطبري: أن قوله: ﴿رَبِّ ٱلعَلَمِينَ﴾ يعني عالمي الدنيا، وأن قوله ﴿مَلِكِ يَومِ ٱلدِّينِ﴾ إنما يعني يوم القيامة، وعلى هذا فلا تكرار، لأن كلمة (مالك) التي ذكرت بلفظها أنبأت عن يوم القيامة، وكلمة) مالك (التي ذكرت بمعناها تحدثت عن الدنيا. ويشدد ابن جرير النكير على هذا المعترض ويجهله، ويقول له: إن زعمت أن كلمة العالمين تدل على عالمي الدنيا، فإن آخر سيقول: إن كلمة عالمين تدل على الذين كانوا في عهد النبي خاصة. ولما كان هذا غير جائز، فقولك فيما زعمته أن العالمين يقصد بها عوالم الدنيا غير جائز كذلك.

ويتصور ابن جرير اعتراضاً آخر وهو أن معنى ﴿مَلِكِ يَومِ ٱلدِّينِ﴾: أي مالك إقامة يوم الدين، ويرد ابن جرير هذا الاعتراض كذلك؛ لأن الذين سيحييهم يوم القيامة هم الذين كانوا

في الدنيا فكلمة: (الرب) في الآية تغني عن كلمة: (مالك) في هذه الآية الكريمة. وعلى هذا فقراءة: (ملك) هي سيدة القراءتين.

هذا ما ذهب إليه ابن جرير في إقامة الحجج، ورد الاعتراضات، ولكننا ونحن نجل شيخ المفسرين نعتذر عن أن موافقته فيما ذهب إليه للأسباب التي سنذكرها -إن شاء الله - بعد سرد أدلة كل من الإمام الزمخشري ومحمد رشيد رضا.

أهم أدلة الزمخشري [٥] :

لقد زاد الإمام الزمخشري على هذه الأدلة والاعتراضات التي ذكرها الطبري ما يأتي:

١. إن (ملك) قراءة أهل الحرمين؛ وبالتالي تكون راجحة عن غيرها.

٢. ولقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ (غافر: ١٦)، ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ (الناس: ٢) فاستدل بالقرآن على ترجيح قراءة (ملك) ؛ كون سورتي غافر والناس ذكرت (ملك) ولم تذكر (مالك) وعليه - حسب الزمخشري - تكون قراءة (ملك) في الفاتحة هي الأرجح.

أدلة الشيخ رشيد رضا [٦] :

١. إن قراءة: (ملك) أبلغ، لأن معناها المتصرف في أمور العقلاء المختارين بالأمر والنهي والجزاء، ولهذا يُقال: (ملك الناس) ولا يقال (ملك الأشياء) ، وهذا ينسجم مع السياق لأن السياق يدلنا على أن المراد بالآية تذكير المكلفين بما ينتظرهم من الجزاء على أعمالهم رجاء أن تستقيم أحوالهم.

٢. القراءة بـ: (ملك يوم الدين) تثير من الخشوع ما لا تثيره القراءة الأخرى التي يفضلها بعضهم لأنها تزيد حرفاً في النطق، و ورد في الحديث أن للقارئ بكل حرف كذا حسنة، ولكن فاتهم أن حسنة واحدة أكبر تأثيراً في القلب خير من مائة حسنة تكنّ دونها في التأثير.

النقاش:

ناقش العلماء مسألة الترجيح بين القراءات نقاشاً مطولاً، و وضعوا الضوابط والأسس التي تحكم هذا الموضوع، ومن أكثر العلماء ضبطاً لهذا الموضوع الإمام أبو حيان في البحر، والسمين الحلبي الذي بلغ الغاية في الدر المصون ضبطاً لأصول هذا المبحث واعتناءً به، وأخذ على عاتقه التصدي لكل محاولة ترمي إلى النيل من مكانة قراءة متواترة، أو جعلها في منزلة متأخرة من الإفادة.

ولا نستطيع في هذه العجالة سرد ما قيل، ولكننا نناقش مختصرين ما جاء حول هاتين القراءتين على وجه الخصوص.

♦ أولاً: ينبغي أن نقرر أن القراءات القرآنية المتواترة كلها قرآن، وكل قراءة منها في أعلى وجه من البلاغة، وهي سواء في منزلتها ومكانتها.

♦ ثانياً: لا يجوز ترجيح قراءة متواترة على قراءة متواترة أخرى؛ لأن ذلك يعني استبعاد إحدى القراءتين.

♦ ثالثاً: كل قراءة من القراءات تعد بمنزلة آية برأسها، وفي هذا من كمال الإيجاز ما يدل على عظمة الإعجاز، ولا يخفى ما سيترتب على وضع المعاني في آيات منفصلة دون جعلها في قراءات من التطويل.

♦ رابعاً: أما بالنسبة لقراءاتي: (ملك، مالك) وما ثار حولهما، فنقول إنَ لكل قراءة وجوهاً من البلاغة، لا تؤديها الأخرى، وبالجمع بين القراءتين نخرج بوصف عظيم يليق بالقرآن الكريم، وكأنَه قراءة واحدة تعبر عن بيان وصف الكمال الذي يليق بالله تعالى؛ فلا بد من تضافر أكثر من لفظة لتؤدي هذا المعنى كما اجتمعت صفة الرحيم مع الرحمن لتؤدي معنى كمال الرحمة في حقه تعالى، مع مراعاة أنَ هذا المثال – لفظتي الرحمن و الرحيم – جاءت كل لفظة منهما لفظةً مستقلةً بذاتها، وليست قراءتين منفصلتين للفظة واحدةٍ ولكن الشاهد هنا تظافر لفظتين لإكمال معنىً واحداً.

تأسيساً على ما سبق، فإننا نسوقُ جملة من الردود والمناقشات التي ترد على من فضّل قراءة على غيرها، ونؤكد أن الكمال يقتضي الجمع بين القراءتين.

♦ "ليس (المُلك) بضم الميم أعم من (الملْك) بكسرها – كما اخبر الطبري – فقد يكون أحدهما، ولا يكون الآخر، حيث إن الأَئمة الذين قالوا بذلك لم يسوقوا أدلة لإثبات هذا.

♦ إن كلمتي: (رب ومالك) ليستا متساويتين، فليس في القرآن ترادف، ولو كان فهاتان ليستا منه، (فالرب) أعم من (مالك) فهي تأتي بمعنى المصلح والسيد، وهي كذلك تدل على مُلك ما كان ذا بال وأهميته. ألا تراهم يقولون ربات الحجول، ورب السيف ورب القلم ولا يعنون به بالطبع الذي يملك قلماً، فكم من مالك مائة قلم ومائة سيف لا يقال له رب السيف، ولا رب القلم. وفي التنزيل: (ارجع إلى ربك فسأله) ، وعلى هذا فكلمة (مالك (يقيناً لا تتساوي مع كلمة (رب) .

♦ إن الناس في هذه الدنيا ينزعون إلى غريزتين من غرائز البقاء وهما: حب الملك والرياسة وطلب القوة وغريزة التملك وجمع الثروات الهائلة ولكل وجهة، والآية بقراءتها

جاءت مبينة هاتين الغايتين اللتين تسيطران على كثير من الناس، وتبين أن ليس لأحد منهما شيء يوم القيامة، فهما لله وحده، فالله مالك يوم الدين صاحب السلطان لا سلطان لأحد غيره، وهذا يتضح من قراءة (ملك) ، وهو كذلك المتصرف وحده في شؤون الناس والكون، هو الذي يملك كل شيء وهو الغني الحميد، وهذا يفهم من قراءة (مالك) .

♦ إننا نجد لكل من القراءتين شاهداً وسنداً من كتاب الله، فقراءة (ملك) يشهد لها قوله سبحانه ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ (غافر: ١٦) ويشهد لقراءة (مالك) ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ (الانفطار: ١٩) ، حيث إن اسم الفاعل من (تملك) هو (مالك) .

♦ هذا وإنّ واستشهاد الزمخشري بـ (لمن الملك اليوم) وبـ (ملك الناس) ليس حجة؛ فهنالك قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ فجمع بين الكلمتين دلالة على أن إحداهما ليست بمعنى الأخرى، وأنه لا بد من اجتماعهما، ثم إن استعمال كلمة في القرآن مكررة لا يعني تفضيلها على ما لم يتكرر بوجه من الوجوه، فالتكرار إنما يكون بحسب المقامات و لأهداف سامية ومعاني جديدة.

♦ ثم إن قراءة (ملك) تشير إلى ملك الأشياء العظيمة، وقراءة (مالك) تحتمل العظيمة والصغيرة، فتأتي قراءة مالك لتثبت لله ملك كل شيء، وليس ما فيه عظمة فحسب، فلا يند عن ملكه صغير ولا كبير ولا يخفي أن هذا أبلغ.

♦ أما ما ذهب إليه الشيخ رشيد من مقارنه غريبة بأنّ: (ملك) تثير من الخشوع ما لا تثيره: (مالك) فما أرى إلا أن هذا الرأي منشؤه عدم إعطاء قراءة: (مالك) قدرها من الدلالات والمعاني، فإنّ فيها من المعاني ما لا يقل بحال عن قراءة: (ملك) مما يدعو القلب إلى الخشوع والعقل إلى التفكير والنفس إلى الخضوع؛ فلا يجوز إطلاق النتائج هكذا على عواهنها، ثم ما الضابط للحسنة التي تكون أكثر تأثيراً في القلب، والحسنة التي لا تؤثر في القلب؟ وهل هذا سلوك علمي في المفاضلة بين الأشياء؟ وهل في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في بيان فضل القراءة شيء من هذه المقاييس؟

وبعد هذا كله فينبغي ألا نفاضل بين هاتين القراءتين، فإن لكل منهما معنى أرشدت إليه من جهة، كما أن لكل قراءة شاهداً من كتاب الله من جهة أخرى.

إن التفريق بين القراءات المتواترة من حيث المعنى مسلك خطير، يضل به كثيرون [٧].

المثال الثاني: قال الله تعالى في شأن المنافقين: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ (البقرة: ٩) . قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (وما يخدعون) بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال (يخادعون) ، والباقي

بفتح الياء وإسكان الخاء بلا ألف وفتح الدال. [٨] (يخدعون) ، وخلاف القُراء إنما هو في الموضع الثاني المقيد بقوله تعالى: (وَمَا) ، أمّا الموضع الأول وهو (يخادعون الله) فاتفقوا على قراءته كقراءة نافع ومن معه في الموضع الثاني. يقول الشيخ فضل عباس–رحمه الله– في هذا السياق:

"هاتان قراءتان متواترتان، وكان حريا بنا أن لا نفاضل بين هاتين القراءتين، ولكننا مع ذلك وجدنا بعض المفسرين –عفا الله عنهم– يفاضل بينهما. فابن جرير– رحمه الله– يقرر أن قراءة (يخدعون) هي المقبولة من حيث المعنى إذ يقول: " فالواجب إذاً أن يكون الصحيح من القراءة (وما يخدعون إلا أنفسهم) دون (ما يخادعون) لأن لفظ المخادع غير موجب تثبيت خديعة على صحة، ولفظ خادع موجب تثبيت خديعة على صحة". [٩]

وهذه الحجة في تفضيل إحدى القراءتين ذكرها مكي بن أبي طالب في كتابه حيث قال: " وقراءة من قرأ بغير ألف أقوى في نفسي، لان الخداع فعل قد يقع وقد لا يقع، والخدع فعل وقع بلا شك". [١٠] ومكي بهذا يفسر كلام الطبري آنف الذكر. [١١]

وللطبري حجة أخرى ذكرها بقوله: "ومن الأدلة أيضا على أن قراءة من قرأ) وما يخدعون (أولى بالصحة من قراءة من قرأ) وما يخادعون (أنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبر عنهم أنهم يخادعون الله والمؤمنين في أول الآية، فمحال أن ينفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه لأن ذلك تضاد في المعنى وذلك غير جائز من الله عز وجل". [١٢]

ومع إجلالنا وتقديرنا للشيخين الجليلين إلا أننا لسنا معهما فيما ذهبا إليه وذلك للأسباب الآتية:

- أولا: فَلأنّ الخداع واقع من المنافقين لا محالة، وما سبب تسميتهم منافقين إلا لوقوع الخداع منهم.

- ثانياً: فلسنا مع الطبري في أن قراءة) وما يخادعون (تؤدي إلى تضاد في المعنى؛ فمن المعلوم بداهة أننا إذ قلنا: فلان يقاتل فلاناً وما يقاتل إلا نفسه، وفلان يخادع فلاناً وما يخادع إلا نفسه، من البدهي أن هذا قول مستقيم لا غبار عليه من حيث المبنى ومن حيث المعنى، إذ المعنى أن قتاله وخداعه غير مؤثر إلا على نفسه.

وعلى حين رجح الطبري ومكي هذه القراءة، رأينا بعض النحويين يُرجِّح القراءة الأخرى [١٣] وهي (وما يخادعون) لأنها قراءة الحرمين من جهة، ولأن الإنسان لا يخدع نفسه وإنما يُخادعها من جهة أخرى، وفي كلا القولين شطط نُجل عنه كتاب الله تبارك وتعالى.

والحق أنّ لكل من القراءتين معنى تتم به الحكمة البيانية؛ تفصيل ذلك أن من عرف نفسيَّة المنافق واضطرابه وقلقه أدرك أن كلتا القراءتين في القمة إيجازا وإعجازا، صحة معنى وروعة مبنى، فالقراءة الأولى) وما يخدعون إلا أنفسهم (تُطمئن المؤمنين بأنّ عمل هؤلاء المنافقين سينقلب وبالا عليهم، فنتيجة هذه المخادعة ضرر محقق لأنفسهم، فهي بشارة للمؤمنين بما سيقع على أولئك المنافقين.

وأما القراءة الثانية وهي: (يخادعون) فإنها تدل على شيء آخر وهو ما يجده المنافقون في أنفسهم من اضطراب، وضيق وعدم استقرار وثبات، فهناك عملية مخادعة بينهم وبين أنفسهم. وهذا ما يدل عليه قوله تعالى ﴿يَحذَرُ ٱلمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيهِم سُورَة تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِم﴾ (التوبة: ٦٤) ، وهذا قريب من التجريد الذي ذكره علماء البديع، فهم يخادعون أنفسهم يغرونها بالأماني وأنفسهم كذلك تخادعهم. ولقد فطن الزمخشري لهذا المعنى ونقله من بعده أبو حيان واستدل له بكثير من أشعار العرب وهو ملحظ دقيق لصاحب الكشاف–رحمه الله–. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما المراد بقوله (وما يخادعون إلا أنفسهم) ؟ قلت: يجوز أن يراد: وما يعاملون تلك المعاملة المشبهة بمعاملة المخادعين إلا أنفسهم لأن ضررها يلحقهم ومكرها يحيق بهم، كما تقول: فلان يضار فلاناً. وما يضار إلا نفسه أي دائرة الضرر راجعة إليه لا تتعدى غيره، وإمّا أن يراد حقيقة المخادعة أي وهم في ذلك يخدعون أنفسهم حيث يمنونها الأباطيل ويكذبونها فيما يُحدثونها به، وأنفسهم كذلك تمنيهم وتحدثهم بالأماني" (١٤)

وقال أبو علي الفارسي: " ولمن قرأ (يخادعون) وجه آخر، وهو أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخَدْع منزلة آخر يجازيه ذلك ويقاوضه إياه، فعلى هذا يكون الفعل كأنه من اثنين، فيلزم أن يقول: فاعَلَ، وهذا في كلامهم غير ضيّق، ألا ترى الكميت قال في ذكره حماراً أراد الورود:

تَـذَكّـر مـن أنــى ومـن أيــن شربُـهُ يؤامر نفسيه كذي الهجمة الأَبِلُ (١٥)

فجعل ما يكون منه من ورود الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين، و على هذا قوله: وهل تطيق وداعاً أيها الرجل. (١٦) وعلى هذا المذهب قرأ من قرأ: ﴿قَالَ أَعلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيء قَدِير﴾ (البقرة: ٢٥٩). فنزل نفسه عند الخاطر الذي يخطر له عند نظره، منزلة مناظر له غيره. وأنشد أحمد يحيى عن أبي الأعرابي:

وكنت كذات الطِّئنِ لم تدر إذ بَغت تُؤامرُ نفسيها أتسرق أم تزني (١٧)

فهذه في المعنى كقوله:

أَنَخْتُ قلوصي واكتلأْت بعينها وآمرتُ نفسي أي أَمْرَيَّ أفعلُ

إلا أن من ثنى النفس، جعل ما يهجس في نفسه من الشيء وخلافه نفسين، ونزّل الهاجس منزلة من يخاطبه وينازله في ذلك، فكذلك يكون قوله: (وما يخدعون) على هذا[١٨]

ومما تقدم نجزم بأن لا تفاضل بين القراءتين تبعا للمعنى المستفاد من إحداها دون الأخرى، وأن كل قراءة أعطت معنى. كان غاية في بابه، دونما تناقض أو تضاد بين المعنيين، وأن المعنى المقصود من الآية هو مجموع المعاني المتحصلة من القراءتين المتواترتين.

ومن وجوه تفضيل بعض العلماء لبعض القراءات مما يتصل بما نحن بصدده من ترجيح معنى على معنى، النظر إلى الراوي نفسه، أو النظر إليه باعتبار مكانه المؤثر في مكانته، و بالتالي ترجيح قراءته على غيرها، كترجيح قراءة الحرمين أو أحدهما على غيره، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على ما قرّرناه من قبل، وهو أن هؤلاء العلماء المعترضين على بعض القراءات المتواترة، كان في تصورهم أن لصاحب القراءة يداً فيها، حتى ترجح قراءته تبعاً لمنزلته، فكأن نافع المدني أو ابن كثير المكي قراءتهما أصح وأقوى وأولى من باقي القراءات، مغفلين أن القراءات كلها منزلة من عند الله، وأن هؤلاء القرّاء مهما اختلفت منازلهم والظروف التي أحاطت بهم، فإنهم لا يد لهم، ولا تدخل في القراءة إلا بالرواية والنقل والعناية والاهتمام.

وقد مر بنا من أمثلة ذلك ما ذكره الزمخشري عند حديثنا عن قراءة (مالك) و (ملك) ، حيث قال: "وَمِلك" هو الاختيار، لأنه قراءة أهل الحرمين. [١٩]

"وعلى حين رجّح الطبري ومكي قراءة (يخدعون). رأينا بعض النحويين يرجح القراءة الأخرى (يخادعون)، لأنها قراءة أهل الحرمين من جهة، ولأن الإنسان لا يخدع نفسه وإنما يخادعها من جهة أخرى". [٢٠]

ونحن مع الإمام الزمخشري – رحمه الله– في كون إجماع أهل الحرمين على قراءةٍ ما دليل على صحتها، ولكنا لسنا معه في ترجيح هذه القراءة على قراءةٍ متواترةٍ أخرى لهذا السبب، فقراءة أهل الحرمين وإجماعهم دليل صحة القراءة، وتواتر القراءة دليل صحة أيضاً، فكان الأولى الجمع بين القراءتين لا الترجيح بينهما.

المطلب الثاني:

جعل إحدى القراءات المتواترة مرجوحة لتفرد أحد الرواة بها مقابل الجمهور:

من المشكلات عند بعض العلماء في الترجيح بين القراءات، أنهم إذا وجدوا راويا انفرد بقراءة، رجحوا عليها قراءة الجمهور، وكأن قراءته رأي له واجتهاد منه، يضعف أمام رأي الأكثرين، ومن أمثلة ذلك:

- أولاً: في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيطَٰنُ عَنهَا فَأَخرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ﴾ (البقرة: ٣٦) .

قرأ حمزة وحده (أزلهما (بألف من الإزالة، وقرأ الباقون) أزلّهما) بتشديد اللام [٢١]

قال مكّي بن أبي طالب مرجحاً قراءة الجمهور: "... والاختيار القراءة بغير ألف، لما ذكرنا من العلة، ولأنه قد يكون بمعنى فأزالهما فيتفق معنى القراءتين، ولأنه إجماع من القرّاء غير حمزة، ولأنه مروي عن ابن عباس" [٢٢]

"والعجيب أن مكّي لا يلتزم هذه الأسباب التي ذكرها دائماً" [٢٣]، وسنرجئ المناقشة حتى نستكمل الامثلة والحجج في هذا الباب.

- ثانياً: في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيهِۚ﴾ (البقرة: ٣٧)

قرأ ابن كثير وحده بنصب ﴿آدم﴾ ورفع (كلمات) ، وقرأ الباقون برفع (آدم) ونصب (كلمات) [٢٤]

وابن جرير–رحمه الله– يغرب هنا أكثر مما عرفناه عنه من قبل، فهو بعد أن تحدث عن القراءتين، يقول أنهما صحيحتان من حيث العربية، لأن أحد المتلقين يمكن أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، ولكنه –سامحه الله– لا يجيز القراءة الثانية وهي قراءة ابن كثير، لأنّ إجماع القراء على القراءة الأولى ويا ليته اكتفى بذلك لهان الأمر، ولكنه يرمي صاحب القراءة الثانية بالسهو، فما دام هناك إجماع فلا يجوز مخالفته، ولا ينبغي أن نعتد بقراءة قارئ واحد لأنه يجوز عليه السهو، يقول ابن جرير: "وغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم على أنه المتلقي الكلمات، لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى آدم دون الكلمات، وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو الخطأ. " [٢٥]

وهذه –يعلم الله– خطيرة يدخل منها كثير من الطاعنين بجريرة ابن جرير، وإذا كان ابن كثير يجوز عليه السهو وقد تلقى القرآن على شيوخه الثقات، أفيجوز عليهم السهو

جميعاً؟ وإذا جاز السهو على ابن كثير جاز على غيره؟ ، وإذا قبلنا ذلك – لا سمح الله– كان باب القراءة باباً مكسوراً لا يمكن أن يرتق أو يغلق.

فإذا كانت القراءتان جائزتين من حيث العربية مبنىً ومعنىً، فلماذا نركب هذا المركب الصعب المحفوف بالمخاطر؟ رحم الله ابن كثير القارئ المقرئ، فلقد كان ثبتاً حجة متقناً موقناً بصحة ما رواه عنه، وغفر الله لابن جرير [٢٦]

- ثالثاً: في قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ (التوبة: ١٠٠) . قرأ يعقوب ووافقه الحسن، بضم راء (الأنصار) ، والباقون بجرّها [٢٧] . قال الإمام الطبري:

"والقراءة التي لا أستجيز غيرها الخفضُ في (الأنصار) لإجماع الحجة من القُراء عليه". [٢٨]

- رابعاً: في قوله تعالى: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِي ٱلۡيَمِّ نَسۡفٗا﴾ (طه: ٩٧) قراءة أبي جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الراء واختلف عنه راوياه، فقرأ ابن وردان بفتح النون وإسكان الحاء وضم الراء مخففة (لنحرقُنه) ، وقرأ ابن جمّاز بضم النون وإسكان الحاء وكسر الراء مخففه (لنحرقُنه) . وقرأ الباقون: بضم النون وفتح الحاء وكسر الراء مشدّدة) لنحرِّقنه) [٢٩] .

قال الإمام الطبري بعد أن ذكر قراءات القرّاء: والصواب في ذلك عندنا من القراءة) لنحرقُنه (بضم النون وتشديد الراء من الإحراق بالنار... وإنما اخترت هذه القراءة لإجماع الحجة من القرّاء عليها. [٣٠] وقد شكل هذا النمط من الترجيح بين القراءات ظاهرة عن مكي بن أبي طالب في كتابه الكشف يلحظها كل من يتعامل مع الكتاب دون عناء.

والحق أن الإجماع مصدرٌ من مصادر التشريع لا يجوز تخطيه أو إغفاله، وفي الوقت ذاته فإن التفرد بالقراءة الصحيحة لا يعني تخطيها أو إغفالها، وعليه فإن الطريق الأسلم هو الجمع بين القراءات المتواترة لا الترجيح بينها بصرف النظر عن عدد قُراء كل قراءة، لا سيما، وأننا نتحدث عن قراءات كلها صحيحة منزلة وليست اجتهادات كما هو الحال بالنسبة للأحكام الفقهية التي يمكن الترجيح بينها.

المطلب الثالث:

قياس بعض الآيات التي فيها أكثر من قراءة على آيات أخرى مُجمع على قراءتها بوجه واحد: وهذا لعمري قياس في غير موضعه، فالقراءة أوّلاً سنة متبعة، وثانياً: لكل آية موضعها وسياقها والله تعالى أعلم بما ينزل؛ فيجعل في آية أكثر من قراءة، ويقصر آية

أخرى على قراءة واحدة، فهذا القياس في أصله غير صحيح، ومن أمثلة هذا القياس:

♦ أولاً: في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَض فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضاً﴾ (البقرة: ١٠) .

قرأ الكوفيون بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال من (يَكذبون) ، وقراءة الباقين: بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال (يُكذّبون) [٣١] ، إن كلاً من القراءتين تعطي معنى ينسجم ويتفق مع حديث القرآن عن المنافقين، ولكن مما نعجب له أن نجد شيخ المفسرين –رحمه الله – يبذل وسعه وطاقته مفاضلاً بين القراءتين ويطيل النفس في ذلك، فهو يرجح قراءة يكذبون (بالتخفيف) على قراءة التشديد.

ويهمنا هنا من استدلالاته قوله: "إن الكذب يستلزم التكذيب..." وإن من الدليل بأن الواجب من القراءة ما اخترنا، وأن الصواب من التأويل ما تأولنا، من أن وعيد الله المنافقين في هذه الآية العذاب الأليم على الكذب الجامع معنى الشك والتكذيب، وذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّه وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّة فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّه إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (المنافقون: ١–٢) والآية الأخرى في المجادلة: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ جُنَّة فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّه فَلَهُمْ ﴿عَذَاب مُّهِين﴾ (المجادلة: ١٦) ، فأخبر جل ثناؤه أن المنافقين–بقيلهم ما قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، مع اعتقادهم فيه ما هم معتقدون – كاذبون. ثم أخبر تعالى ذكره أن العذاب المهين لهم على ذلك من كذبهم، ولو كان الصحيح من القراءة على ما قرأه القارئون في سورة البقرة: (ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون) لكانت القراءة في السورة الأخرى: (والله يشهد إن المنافقين لمكذبون) ، ليكون الوعيد لهم الذي هو عقيب ذلك وعيداً على التكذيب لا على الكذب، وفي إجماع المسلمين على أن الصواب من القراءة في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ بمعنى الكذب، وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين فيها على الكذب–حق– لا على التكذيب الذي لم يجر له ذكر –نظير الذي في سورة المنافقين سواء" [٣٢] . يقول الشيخ فضل عباس –رحمه الله–:

"وسامح الله شيخ المفسرين، فالقراءة سنة متبعة أولاً، والسياق في سورة (المنافقون) إنما هو دال على الكذب حيث قالوا (نشهد إنك لرسول الله) فبين الله أنهم كاذبون في شهادتهم هذه، لأن الشهادة إنما هي موافقة اللسان القلب، ولا يمكننا أن نهمل السياق في أي آية من كتاب الله تعالى، كما لا يمكننا أن نهمل اللغة والمأثور، فتلك أمور ثلاثة ينبغي أن تؤخذ جميعها بالحسبان.

وتوجيه القراءتين من حيث المعنى ومن الجهة البلاغية، ليس فيه عناء؛ فالقراءة الأولى: تبين لنا صفة من صفات المنافقين دالة على ضعفهم وجبنهم، وهي صفة الكذب،

والكذب يأباه ذوو الطباع السليمة، والنفوس الكبيرة، ولقد ذكر الله المنافقين بني النضير أن يقفوا معهم فقال الله سبحانه يحكي عنهم ﴿لئن أخرجتهم لنخرجن معكم﴾ ورد عليهم بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَشهَدُ إِنَّهُم لَكَٰذِبُونَ لَئِن أُخرِجُواْ لَا يَخرُجُونَ مَعَهُم﴾(الحشر: ١١-١٢) وفي سورة المنافقون: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشهَدُ إِنَّهُم لَكَٰذِبُونَ﴾ وفي سورة المجادلة: ﴿أَلَا إِنَّهُم هُمُ ٱلكَٰذِبُونَ﴾. وقبل هذه الآية يحدثنا القرآن عن كذبهم حيث قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱليَومِ ٱلأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤمِنِينَ﴾.

وأما قراءة التشديد فإنها تدل على صفة أخرى، وهي التكذيب بما جاء به النبي عليه وآله الصلاة والسلام. هذه الصفة منبعثة ومنبثقة عما في قلوبهم من مرض وشك، ويدل عليه قوله سبحانه: ﴿يُخَدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم وَمَا يَشعُرُونَ﴾ وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ﴾. وفي القرآن الكريم مشاهد كثيرة تدل على تكذيب المنافقين وعدم إيمانهم، كقوله سبحانه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤمِنِينَ﴾. كلتا القراءتين تعطي معنى، وكلا المعنيين له شواهد من كتاب الله تبارك وتعالى، كما أن كلا من المعنيين دال على صفة ينبغي أن يعيها المسلمون في تعاملهم مع المنافقين في كل زمان ومكان. [٣٣]

♦ ثانياً: قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيطَٰنُ عَنهَا فَأَخرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ (البقرة: ٣٦)

قراءة جمهور القراء: (فأزلّهما) بتشديد اللام، وقرأ حمزة وحدة: (فأزالهما (بألف من الإزالة [٣٤] ومعنى القراءة الأولى: أي جعلهما يزلان ويقعان في الزلة والخطيئة فالهمزة للتعدية كما يقول أبو حيان. [٣٥] ، معنى القراءة الثانية: (أزالهما) : أي نحاهما وأبعدهما. "والقراءة الأولى تتفق مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّواْ مِنكُم يَومَ ٱلتَقَى ٱلجَمعَانِ إِنَّمَا ٱستَزَلَّهُمُ ٱلشَّيطَٰنُ بِبَعضِ مَا كَسَبُواْ﴾. والقراءة الثانية يدل لها قوله سبحانه: ﴿يَبَنِي ءَادَمَ لَا يَفتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيطَٰنُ كَمَا أَخرَجَ أَبَوَيكُم مِّنَ ٱلجَنَّةِ﴾.

الذين أبوا إلا أن يُرجحوا بين القراءات المتواترة، ذهبوا إلى ترجيح القراءة الأولى، وإن اختلفوا في سبب هذا الترجيح؛ فمكي بن أبي طالب يبين سبب الترجيح بقوله: "وعلة من قرأ بغير ألف الإجماع في قوله: ﴿إنما استزلهم الشيطان﴾ أي: أكسبهم الزلة، فليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان، إنما قدرته على إدخال الإنسان في الزلل، فيكون ذلك سبباً إلى زواله من مكان إلى مكان بذنبه. ويقول: ذلك أنه قال في موضع آخر:) فوسوس لهما الشيطان (، والوسوسة إنما هي إدخالهما في الزلل بالمعصية، وليس الوسوسة بإزالة لهما من مكان إلى آخر، إنما هي تزيين فعل المعصية وهي الزلة لا الزوال، وأيضاً فإنه قد يحتمل أن يكون معنى) فأزلهما (من: زل عن المكان إذا تنحى عنه فيكون في المعنى كقراءة

من قرأ بألف من الزوال، والاختيار القراءة بغير الألف لما ذكرنا من العلة، ولأنه قد يكون بمعنى: فأزلهما، فيتفق معنى القراءتين ولأنه إجماع من القراء غير حمزة، ولأنه مروي عن ابن عباس". (٣٦)

ومن قبل مكي في سبب الترجيح هذا ابن جرير، إلا أن ابن جرير يذهب في الترجيح شوطاً بعيداً، محاولاً توهين القراءة الثانية، ولنستمع إليه وهو يقول: "وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: ﴿فأزلهما﴾ لأن الله جل ثناؤه قد أخبر في الحرف الذي يتلوه بأن إبليس أخرجهما مما كانا فيه، وذلك هو معنى قوله: ﴿فأزلهما﴾، فلا وجه إذا كان معنى الإزالة معنى التنحية والإخراج أن يقال فأزلهما الشيطان عنهما فأخرجهما مما كانا فيه فيكون كقوله: :) فأزلهما مما كانا فيه (. (٣٧)

يقول أستاذنا الدكتور فضل عباس –رحمه الله– (٣٨): قراءة (أزال) كما يرى ابن جرير إذن يلزم عليها تكرار ينبغي أن نجلَ الآية الكريمة عنه، ولو أن غير ابن جرير قال هذا لكان له عذر في أنه ليس ملماً بأساليب العربية. أما ابن جرير وهو العلاّمة الذي حذق أساليبها كما يظهر ذلك جلياً في تفسيره، فما كان له وما كنا نرضى منه أن يذهب هذا المذهب، وأساليب العرب شاهدة على أن هذه الفاء العاطفة قد تأتي للتفصيل والتفريع كقوله تعالى: ﴿وَصَوَّرَكُم فَأَحسَنَ صُوَرَكُم﴾، ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ فالإزالة مطلق التنحية والفاء في قوله تعالى: ﴿فَأَخرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ أفادت شيئاً جديداً حيث فصلت هذه الإزالة، وهو أن الشيطان أخرجهما مما كانا فيه من نعيم وراحة وطمأنينة وسكينة، وهذا المعنى لا يفهم من الإزالة وحدها. فقراءة حمزة لا يلزم عليها تكرار في كتاب الله–إذن–كما ادعى ابن جرير رحمه الله.

أما التعليل الذي ذهب إليه مكي، فيمكن أن نناقشه بما يأتي:

١. إن قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱستَزَلَّهُمُ ٱلشَّيطَٰنُ بِبَعضِ مَا كَسَبُواْ جاءت في سياق أولئك الذين تولوا من المؤمنين يوم التقى الجمعان في غزوة أحد، وهذا السياق لا يناسبه ولا يصلح له إلا ما ذكر في الآية نفسها، وهو أن الشيطان أوقعهم في الزلة، وهذا دليل على روعة القراءات ودقة معناها إذ لم تقرأ هذه الآية على غير هذه القراءة.

٢. صحيح أن الشيطان لا يستطيع أن يزيل أحداً، ولكنه هو السبب في هذه الإزالة، وإنا لنعجب من مكي رحمه الله كيف ينفي هذا، والقرآن نفسه يثبت ذلك في قوله سبحانه: (فأخرجهما مما كانا فيه) ، وقوله سبحانه: ﴿يَٰبَنِي ءَادَمَ لَا يَفتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيطَٰنُ كَمَا أَخرَجَ أَبَوَيكُم مِّنَ ٱلجَنَّةِ﴾

إن كلتا القراءتين تعطي معنى وكلا المعنيين صحيح لا غبار عليه.

♦ ثالثاً: قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَّا يَسمَعُونَ فِيهَا لَغوا وَلَا كِذَّابا﴾ (النبأ: ٣٥) . قرأ الكسائي بتخفيف (ذال) (كذابا) وشدّدها غيره. [٣٩] قال ابن زنجلة: " وحجتهم –أي حجة من قرأ بالتشديد– إجماع الجميع على قوله: ﴿وَكَذَّبُواْ بِايَتِنَا كِذَّابا﴾ (النبأ: ٢٨) ، فرّد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى" [٤٠] وكما أشرنا غير مرة أنّ الإجماع –بلا شك– واجب الإتباع لا تجوز مخالفته بحال من الأحوال، ولكن الأمر الدقيق الذي يجب الإشارة إليه –ونحن في هذا المقام– خطورة ترك قراءة متواترة لوجود قراءة أخرى مجمع عليها، ومكمن هذا الخطر في ترك قراءة صحيحة فالأصل الجمع بين القراءتين المتواترة والمُجمع عليها ليتكامل المعنى والإظهار صورة من صور الإعجاز القرآني.

خاتمة:

الحمد لله رب العالمين من قبل ومن بعد والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فبعد هذا البيان وجمع الأسباب التي أدت وقادت بعض العلماء للترجيح بين القراءات القرآنية المتواترة ونقد تلك الأسباب **يحسُن بنا أن نسجل أهم نتائج هذا البحث**:

١. ضرورة أن توجه عناية الدارسين والمفسرين لتوجيه القراءات القرآنية المتواترة لا المفاضلة بينها؛ ذلك أن كل قراءة متواترة لآية هي آية بذاتها.

٢. أظهر البحث بجلاء أن تعدد القراءات المتواترة وتنوعها إنما هو مظهر من مظاهر الإعجاز البياني، من حيث تعدد وجوه الدلالة، وتنوع الأساليب البلاغية، الأمر الذي يفضي إلى ثراء المعنى وغنائه.

٣. تعدد القراءات القرآنية المتواترة يظهر مقاصد القرآن الكريم في مختلف الجوانب كل قراءة تشير إلى فائدة لا تقل في أهميتها عن أختها.

٤. القراءات المتواترة كلها حق وصواب؛ فهي قرآن واختلافها هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد.

٥. أثبت البحث صحة الافتراض أن كل قراءة بمثابة آية برأسها.

٦. إن الأسباب التي أدت إلى المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة أغفلت تواتر القراءات وقرآنيتها.

٧. الأخذ بالقراءات القرآنية المتواترة محل اتفاق حتى ممن رجَح بين القراءات مثل الإمام الطبري والإمام مكي، بينما الأسباب التي ذكروها محل اختلاف ونقد، وكما لا يجوز مخالفة الإجماع فإنه لا يجوز تعطيل قراءة متواترة ويجب الجمع بينهما لا الترجيح؛ فإعمال القراءتين أولى من إهمال إحداها.

الهوامش:

١. القاضي عبد الفتاح، البدور الزاهرة، بيروت، دار الكتاب العربي ص ١٥، وانظر ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، جدة، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، الطبعة الأولى ج١، ص ٢٢٩.

٢. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ج١، ص ٩٤-٩٧.

٣. (أتهم) : وصل إلى تهامة. (أنجد) وصل إلى نجد، أي توسع كثيراً، كما يقال: شرّق وغرّب، وأشأم وأغرق، أي بلغ الشام والعراق.

٤. عباس، فضل، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، بحث في مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد ١٤، العدد ٧، سنة ١٩٨٧، ص ١٤.

٥. الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، بيروت، مكتبة لبنان، ط ١، ج ١، ص ٧٥.

٦. محمد رشيد رضا، تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم) ، بيروت، دار الفكر، ط٢، (د. ت) ، ج١، ص٥٤.

٧. القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، ص١٦-١٧. وينظر: ابن زنجلة أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٩٩٧، ص ٧٨. ص ٧٨.

٨. القاضي، البدور الزاهرة، ص ٢١، مرجع سابق.

٩. الطبري، جامع البيان، ج١، ص ١٥٣، مرجع سابق.

١٠. القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق د. محي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، ص ٢٢٦.

١١. قال النحاس "وفرّق أهل اللغة بين (خادع) و (خدع) ، فقالوا: خادع أي قصد الخدع وإن لم يكن خدع، و (خَدَعَ) معناه: بلَّغة مراده. ينظر: " النحاس، أبو جعفر، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، شركة مكة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ج١، ص ٩٠".

١٢. الطبري، جامع البيان، ج١، ص ١٥٣، مرجع سابق.

١٣. رجحها المبّرد، وأبو عمرو كما ذكر مكي في كتابه الكشف، ج ١، ص ٢٢٥.

١٤. الكشاف ج١، ص ١٧٤.

١٥. البيت للكميت، وهو في ديوانه ج ٢، ص ٩٧، (حاشية الحجة، ج١، ص٢٠٣ وأنظر: لسان العرب ١١/ ٤) .

١٦. البيت للأعشى قيس في أول معلقته وشطره الأول: ودع هريرة إن الركب مرتحل، (الشنقيطي، أحمد بن الأمين شرح المعلقات العشر، بيروت، دار القلم، د. ط، د. ت، ص ١٨٣) .

١٧. الطّنْء: التهمة (لسان العرب، ج ١، ص ١١٥، مادة طنأ) .

١٨. البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٥٥، وانظر: لسان العرب ج١، ص ١٤٦.

١٩. الكشاف، ج ١، ص ٥٧، مرجع سابق.

٢٠. القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، ص ١٨، وسبق أن أشرنا إلى أن ﴿يخدعون﴾ هي قراءة نافع المدني وابن كثير المكي (وهما الحرميان) ، وأبي عمرو.

٢١. البنا، إتحاف فضلاء البشر، ج١، ص ٣٨٨.

٢٢. الكشف، ج١، ص٢٣٦، مرجع سابق.

٢٣. عباس، فضل حسن، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، ص ١٦، مرجع سابق.

٢٤. القاضي، البدور الزاهرة، ص ٣٠، مرجع سابق.

٢٥. الطبري، جامع البيان، ج١، ص ٢٨١، مرجع سابق.

٢٦. عباس، فضل حسن، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، ص ٣٦، مرجع سابق.

٢٧. القاضي، البدور الزاهرة، ص ١٣٩، والخاروف، الميسر في القراءات الأربعة عشر، دمشق– بيروت، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب ط ١، ١٩٩٥ ٢٠٣، ص ٢٠٣.

٢٨. الطبري، جامع البيان ج٦، ص ٤٥٥، مرجع سابق.

٢٩. النشر، ج٢، ص ٢٤١. والبدور الزاهرة، ص ٢٠٧، مرجع سابق.

٣٠. الطبري، جامع البيان، ج٨، ص ٤٥٣–٤٥٤، مرجع سابق.

٣١. البدور الزاهرة، ص ٢١، مرجع سابق.

٣٢. الطبري، جامع البيان، ج ١، ص ١٥٨، مرجع سابق.

٣٣. القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، ص ٢٠-٢١، بتصرف.

٣٤. إتحاف فضلاء البشر، ج١، ص ٣٨٨، وشرح الطيبة، محمد بن محمد الدمشقي، ضبط انس مهرة، بيروت، دار الكتب ط١ ١٩٩٧، ص ١٧٢، والإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر بن بن خلف الأنصاري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م، ص ٣٧٣.

٣٥. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وزملاؤه، بيروت، دار الكتب العلمين، ط ١ ١٩٩٣ ج ١، ص ٣١٢.

٣٦. ينظر: مكي، الكشف، ج١، ص ٢٣٦.

٣٧. الطبري، جامع البيان، ص ٢٧٢.

٣٨. القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، ص ٢٢-٢٣.

٣٩. البدور الزاهرة، ص ٣٣٥.

٤٠. ابن زنجلة، حجة القراءات، تقديم سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٥ ١٩٩٩، ص ٧٤٦.

المصادر والمراجع:

١. ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، جدة، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، الطبعة الأولى.

٢. الأنصاري، ابي جعفر بن بن خلف، الإقناع في القراءات السبع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.

٣. الخاروف، الميسر في القراءات الأربعة عشر، دمشق– بيروت، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب ط ١، ١٩٩٥.

٤. الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، بيروت، مكتبة لبنان، ط ١.

٥. ابن زنجلة أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٩٩٧.

٦. ابن زنجلة، حجة القراءات، تقديم سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٥، ١٩٩٩.

٧. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١.

٨. عباس، فضل، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، بحث في مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد ١٤، العدد ٧، سنة ١٩٨٧.

٩. القاضي عبد الفتاح، البدور الزاهرة، بيروت، دار الكتاب العربي.

١٠. القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق د. محي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

١١. محمد رشيد رضا، تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم) ، بيروت، دار الفكر، ط٢، (د. ت) .

١٢. محمد بن محمد الدمشقي، شرح الطيبة، ضبط انس مهرة، بيروت دار الكتب ط١ ١٩٩٧.

١٣. النحاس، أبو جعفر، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، شركة مكة للطباعة والنشر، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨.